وليست «الهاء» كذلك، فَعُلِمَ أنَّ التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل منها، وبأن هناك موضعاً، قد ثبتت الهاء فيه، بالإجماع، وهو في الفعل، نحو: «قامت» و «قعدت» وليس هناك موضع قد ثبتت الهاء فيه، فالمصير إلى أنّ التاء، هي الأصل أولى، لما يؤدّي قولهم من تكثير الأصول، واستدلوا، أيضا، بأنّ التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير (بالتاء)، والهاء إنّما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير، فالمصير إلى أنَّ ما جاء في محل التغيير هو البدل، أولى من المصير إلى أنّ البدل ما ليس في محل التغيير[1].

أمّا الكوفيون فقالوا إنّ الهاء تكون فرقاً بين المؤنّث والمذكّر، مثل: فلان وفلانة، وقائم وقائمة[2] وطلحة وحمزة، وتمرة، وتكون في الوقف عليها وفي الخط هاء، وفي الدّرج تاء، وإنّما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقيل رَأَيْتُ شَجَرَهَاً، بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفاً، كما في «زَيْدَا» فيلتبس في الوقف بهاء المؤنّث، فقلبت في الوصل تاء لذلك، ثم لمّا جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها، وهو الهاء، كما قال الفرّاء[3]، وأضاف أبو بكر الأنباري سبباً آخر، وهو: «إنّما

ص: ٢٧٢. والخصائص، ص: ١/ ٣٠٤، وشرح المفصل، ص: ٥/ ٨٩، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ص: ٢/ ٢٨٩، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في مكان آخر، والبيت لأبي النجم.

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ١/ ٤٦ — ٤٧.

(٢) الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص: ١.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ص: ٢/ ٢٨٩.